التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)

Economic diversification and diversification of development as an alternative to reducing external oil shocks in Algeria (submission of a proposed model)

د. صاري إسماعيل

جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر

sari.sml.84@gmail.com

تاريخ الاستلام:2018/11/02 تاريخ القبول: 2019/07/07

الملخص: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وذلك في ظل توالي الصدمات النفطية الخارجية. كما أن التحديات التنموية الحديثة وعمق الاختلالات الهيكلية في الجهاز الاقتصادي الجزائري نتج عنه بطء التحول الهيكلي إلى اقتصاد صناعي حديث. وقد نجم عن هذا الوضع ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وتوسع العجز في رصيد التجارة الخارجية وفي الميزانية العامة، مما ترتب عنه حساسية كبيرة اتجاه الصدمات والتقلبات الاقتصادية والمالية الخارجية. ويعزى هذا كله إلى ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري، وقلة التوجه التنموي الحديث القائم على التقنية والمعرفة في الاستثمار والإنتاج. وأن التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يزال بحاجة ماسة إلى جهود أكثر، ونجاحه سيبقى رهيناً بدور الدولة في إزالة القيود التي تحد من تنويع القاعدة الإنتاجية مع ضمان أن تأخذ سياسات التنويع طابع الاستمرارية والديمومة، من خلال استقطاب أجزاء مهمة من سلاسل القيمة العالمية في شكل قيم مضافة منتجة محلياً.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، تنويع التنمية، بعض التجارب الدولية في التنوع الاقتصادي، الصدمات الخارجية، نموذج مقترح للتنوع الاقتصادي.

Abstract: This paper highlights the importance of economic diversification as a strategic option for the Algerian economy, especially when the external oil shocks continue. Whereas the Algerian economy diversification is still weak and lack to modern development orientation based on technology and knowledge; This led to a weak of economic growth, high unemployment, increasing the deficit in the balance of foreign trade and public budget. This results in the final a high sensitivity to external economic and financial shocks. So, the Algerian economic diversification still need more efforts especially the role of state in removing constrains that limit the productive base diversification, in addition to ensure the sustainability of these policies by attracting important parts of global value chains

***Key words*:** Economic Diversification, Diversity of Development, Some Global Experiences in Economic Diversification, External Shocks, A Proposed Model of Economic Diversification.

JEL Classification : F12, F14, L71.

*مرسل المقال: صاري إسماعيل (sari.sml.84@gmail.com)

المقدمة:

يعتبر النفط من بين أهم السلع في الأسواق العالمية حاليا، لما له من تأثير على سياسات الدول المصدرة منها أو المستوردة على حد السواء، ولا سيما بالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد على عائدات هذه السلعة كمصدر أساسي للعملة الصعبة ومورد رئيسي ومهم لتمويل موازناتها العامة، غير أن أسعار هذه المادة الاستراتيجية تتسم بعدم الثبات عموما، الأمر الذي جعل من اقتصاديات الدول النفطية وهو حال الجزائر مهددة بهزات ارتدادية باستمرار بمجرد اتجاه أسعار المحروقات نحو الهبوط. وبهذا فإنه صار لزاما على هذه الدول العمل على تنويع مصادر الدخل لمواجهة خطورة الاعتماد المفرط على ما تجود به حقول المحروقات من نفط وغاز.

ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية. ويمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.

أدت الصدمات الاقتصادية وتسارع وتيرة تخفيف قيود التجارة وتخفيض التصنيع قبل الأوان إلى تقييد التنوع الاقتصادي وإحداث فرص العمل الرسمي. وتشير الدراسات منذ السبعينيات إلى أنّ كلّ ركود اقتصادي عالمي كان يسبقه ارتفاع في أسعار النفط إلى الضّعف، وأنّ انخفاض الأسعار إلى النصف وبقاءها كذلك لمدّة أطول، يؤدّي إلى تحفيز النمو. الصدمة النفطية الأخيرة بداية من 2015 التي كانت أكثر الصدمات النفطية حدة، وضعت الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر في وضع مالي عسير وأمام الكثير من التحديات، مما حتم عليها إعادة النظر في نماذجها الاقتصادية بالاتجاه نحو سياسات اقتصادية تتنوع فيها القاعدة الإنتاجية كما تتنوع فيها مصادر الدخل والثروة.

في نفس السياق، يثير اعتماد اقتصاد الجزائر على الإيرادات النفطية بشكل مفرط اثنين من التحديات الرئيسية أمام صناع السياسات. فالتحدي الأول هو كيف ينبغي لهم انتهاج أفضل السبل في التعامل مع اعتماد البلاد الكبير حاليا على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد المحلي إلى أقصى حد ممكن من التقلب في سوق النفط العالمية. والتحدي الثاني هو كيف يمكنهم مساعدة الاقتصاد على تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت على الاعتماد الحالي على المصدر الوحيد للإيرادات (قطاع المحروقات). من خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل الاقتصاد الجزائري يتجه نحو التنوع وما هو النموذج المقترح لهذا الغرض؟

انطلاقا من هذه الإشكالية نصيغ الفرضيتين التاليتين:

- يعتبر الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعاً بعد الصدمة النفطية 2015.
- هناك نموذج واضح المعالم لتحقيق التنوع الاقتصادي في الأجل الطويل في الجزائر.

أهداف البحث: مع إبراز المفاهيم الأساسية للتنوع الاقتصادي وتنوع التنمية، نظرياً وتجريبياً، بالإضافة إلى أهم الصدمات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، حاولنا اقتراح نموذج لتحقيق هذا المسعى انطلاقا من الوضع الراهن.

المنهج المستخدم: للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي خلال تعرضنا للمفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي وتنوع التنمية. أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا على المنهج الإحصائي، من خلال تبويب الاحصائيات وتحليلها.

1. التنويع الاقتصادي: أهميته؛ أنماط التنويع الاقتصادي مع بعض التجارب الدولية في التنويع:

1.1. تعريف التنويع الاقتصادي:

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط (على غرار الجزائر)، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني مصطلح التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا.

وبشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد

المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً .أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (عاطف، 2014، الصفحة 57).

ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما، فهناك التنويع الأفقي الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، والتنويع الرأسي الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة.

وهناك أيضا اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي. يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو، التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرًا للنمو الاقتصادي (تستند إلى ارتفاع كفاءة استخدام الموارد المتاجر بها على المستوى الدولي)، ويتمثل الاتجاه الثاني في دراسات عديدة تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات.

2.1. أهمية التنويع الاقتصادي:

أ. **أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للنمو الاقتصادي:** يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك للأسباب التالية (ممدوح، 2014، الصفحة 5-8):

- تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو.

- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي (Koren, M. and Tenreyro,S. 2007).
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات.
- توطيد درجة التكامل بين القطاعات الإنتاجية.
- توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.

ب. أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية: هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا. أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي... هذه المنافع بالإضافة إلى الإرادة الفعالة يمكن أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية (United Nations, 2011, p 14).

سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، وتعزيز النمو الممكن، والحد من تقلب الناتج . ويعتبر تحسين البنية التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد (ص ن د، 2014، الصفحة 5- أما بالنسبة للاعتماد المفرط على النفط فيمكن أن ننظر إليها من الجوانب التالية:

- اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.
- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية (ممدوح، 2014، الصفحة 1).

3.1. أنماط التنويع الاقتصادي مع بعض التجارب الدولية في التنويع:

أ. أنماط التنويع الاقتصادي: هناك العديد من الأنماط نذكر أهمها كما يلي:

- **تنويع النشاط الإنتاجي:** إن الاقتصادات ذات الحجم الكبير ترتبط أساسا بعدد كبير من مصادر الإنتاج. إذن نجد العلاقة قوية جدا بين التنوع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي (United Nations, 2014, p 9).
- **التنويع التجاري:** يرتبط هذا النمط من أنماط التنويع الاقتصادي بالدخل الفردي، حيث يكون هناك تنويع اقتصادي إذا كان الدخل الفردي الإجمالي يتراوح بين 25000$ و30000$ (Chris Papageorgiou and Nikola Spatafora, 2012, p 5).

- **تنويع القطاعات التنافسية:** الاقتصادات الأكثر تنوعا، هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي. وأن هذه النتيجة تحكمها سعر المنتج وأسعار السلع البديلة له (United Nations, 2014, p 9).
- **تنويع الأصول (الموجودات):** تقسيم أصول أيّ دولة إلى ثلاثة أنواع؛ الطبيعية، والمنتجة، وغير الملموسة (أسامة، 2015، الصفحة 4).

ب. بعض تجارب تنويع النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط:

ب.1. تجربة ماليزيا: تضمنت هذه التجربة تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة. وكان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية. وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية. وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال (أمجد، 2015، الصفحة 71-72):

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، كما استهدفت ماليزيا أيضا تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة في نهاية المطاف إلى تنويع صادراتها والنهوض بها على مر السنوات. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 01: التنويع الاقتصادي الأفقي والعمودي لماليزيا (1980- 2012).

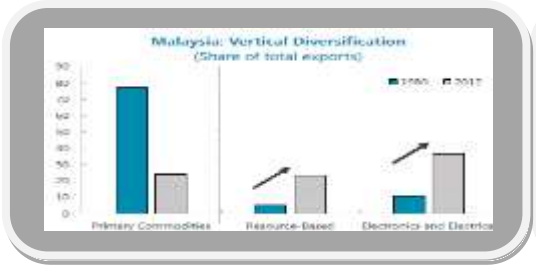

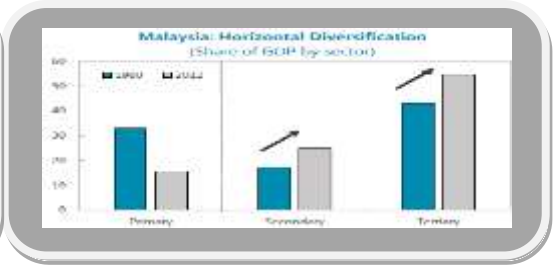

Source: International Monetary Fund, Economic diversification in oil-exporting Arab countries, annual meeting of arab ministers of finance, Bahrain April 2016, p 34.

ب.2. تجربة المكسيك: تشكل المكسيك مثالا آخر على أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة لتشجيع الصادرات، الأمر الذي ساعد على تحقيقه انضمام المكسيك إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة .وعلى غرار ماليزيا، عكفت المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير الأجور

الجذابة في سوق العمل. ولتعزيز بيئة الأعمال، تم إطلاق عدد من الحوافز لتيسير نفاذ الشركات إلى الأسواق من خلال:

- تنفيذ الدولة لاستثمارات ضخمة في البنية التحتية.
- توفير الحوافز اللازمة للشركات لتشجيعها على إرسال العاملين إلى الخارج للحصول على التدريب.
- تقديم حوافز ضريبية لجذب الشركات الأجنبية للعمل في الصناعات المحلية.

وعلى غرار إندونيسيا، طورت المكسيك قطاع صناعات الطيران والفضاء (من خلال خفض تكاليف التشغيل وتطوير البنية التحتية وضمان توفير العمالة الماهرة نسبيا). وربما ما يميز جهود المكسيك في تنويع الصادرات عن غيرها من البلدان المصدرة للسلع الأولية هو المزايا التي تحققت لها من الدخول في اتفاقية تجارة إقليمية – أي انضمامها إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة – التي فتحت أسواقا جديدة أمام صادراتها وساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية، لاسيما في قطاع صناعة السيارات.

2. تنويع التنمية:

اقترح البنك الدولي في 2014 مسمًى جديدً ا للتنمية، وهو مسمّى" التنمية المتنوعة "في مواجهة التنويع الاقتصادي " الذي أصبح يروّج له في الدول التي تعتمد اعتمادً ا مفرطا على عوائد الموارد الطبيعية، من نفطٍ وغاز ومعادن، لا سيما مع الانخفاض الكبير في أسعارها، والذي قلّص حجم الناتج القومي وايرادات الخزينة العامة للدول المصدّرة للنفط والغاز.

إذ ترتكز التنمية المتنوعة على مبدأ أنّ تنويع محفظة الأصول الوطنية من شأنه أن يرفع مستوى الأداء الاقتصادي ويحقق تنمية متنوعة وراسخة، وأنّ التنويع الاقتصادي بحدّ ذاته غير كافٍ، ولا يحقق بالضرورة المستويات المنشودة من التقدم الاقتصادي والتنمية.

وانتقد خبراء البنك الدولي طرق قياس التنويع الاقتصادي في مجموعة الدول الأورو – آسيوية، ومنها قياس تنويع الصادرات أي درجة تركّز الصادرات في عددٍ محدود من السلع؛ فمثلًا أنّ 96% من صادرات أذربيجان و70% من صادرات روسيا (وهما غنيتان بالموارد الطبيعية) تتركز في خمس سلع من السلع الأولية الطبيعية. ومع ذلك، يرى التقرير أنّ هذا المقياس قاصر، لأنّ صادرات دولة تفتقر إلى الموارد الطبيعية مثل طاجكستان، تتركز في خمس سلع أيضًا، وتمثّل ما نسبته 76% من إجمالي صادراتها. وبناءً عليه، اعتماد هيكلية الصادرات وتنوعها ليس بالضرورة مؤشرا معبرا عن التنويع الاقتصادي.

وقد بيّنت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة منتظمة بين مؤشر تنوّع الصادرات خلال سبع سنوات (1997-2004)، وأيّ من مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2004- 2011). بمعنى أنّ تنويع الصادرات لا يؤدي بالضرورة إلى نموّ الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية (بنك الجزائر، 2013، الصفحة 59).

كما أشارت الدراسة إلى طريقةٍ أخرى لقياس التنويع الاقتصادي. وهي قياس مستوى تنويع الإنتاج من خلال مؤشر هيرفنهدال – هيرشمان الذي يقيس درجة تركّ ز الشركات في قطاع الأعمال. بالمقابل، أشارت إلى طريقة جديدة في قياس التنويع أوجدها البنك الدولي عام 2011. وهي طريقة تنويع الأصول (الموجودات)؛ إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أيّ دولة إلى ثلاثة أنواع؛ الطبيعية، والمنتجة، وغير الملموسة. وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غاباتٍ وأراض ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي. وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.

اختبارا لفرضية العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية من خلال النظر في تجارب عدد من الدول. وقد بدأت الدراسة بحالتي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، واللتين ترافق فيهما التنويع الاقتصادي مقاسًا بتنويع الصادرات مع تحقيق مستويات تنمية عالية، إذ مرّت كلتاهما بمراحل متنوعة من الاعتماد على الموارد الطبيعية في البدايات، ومن ثمّ الاستثمار في التقانة والتعليم ورفع الإنتاجية، وصولًا إلى رفع نسبة السلع المصنعة من إجمالي صادراتهما منذ ستينيات القرن الماضي إلى نحو 60% حاليا. وهذا يدعم فرضية أنّ التنمية الاقتصادية ترافقت مع نوع من التنويع الاقتصادي.

بالمقابل، ليس ضروريًا أن يفترض تحقيق التنمية الاقتصادية أن يكون هيكل الصادرات السلعية منوعًا تنوّعًا واسعًا. والدليل أنّ هيكلي صادرات أستراليا وكندا تركزا حول المواد الطبيعية والسلع والأنشطة المعتمدة عليها، ومع ذلك حققتا مستويات تنمية مرتفعة.

بالخلاصة، تنويع الإنتاج أو تنويع الصادرات ليس بالشرط الضروري ولا الكاف لتحقيق التنمية المتنوعة، وإنما هناك عوامل أخرى أبعد من ذلك، منها الاستثمار المستدام في الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي أو البنى التحتية، وممارسات الاقتصاد الكلي الصحيحة، ووجود إطار مؤسساتي عصري ومرن.

3. واقع مؤشرات التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل توالي الصدمات النفطية:

1.3. أهم الصدمات النفطية التي عرفها الاقتصاد الجزائري: نركز هنا على الصدمات الخارجية (أهمها الصدمات النفطية بالنسبة للدول المصدرة للنفط)، حيث تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولها آثار قوية على مستوى الدخل ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع من الصدمات هي:

تغير عوائد الصادرات: إذ تواجه العديد من البلدان صدمات خارجية (سلبية وايجابية) تؤدي إلى حدوث كساد وذلك بسبب انخفاض عوائد الصادرات، وخاصة عندما يكون البلد معتمدا على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع كالنفط أو القطن أو النحاس إذ تحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية، وهذه هي صدمات سلبية بينما حين ترتفع عوائد الصادرات من تلك صدمات ايجابية نتيجة ارتفاع تلك الإيرادات.

الشكل 02: أهم الصدمات النفطية الايجابية والسلبية خلال الفترة (1970- 2016).

المصدر: ماجد المنيف، معوقات وفرص التنويع الاقتصادي في السعودية، المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، المملكة العربية السعودية، 28 مارس 2017، ص: 2.

بالنسبة للجزائر باعتبارها دولة مصدرة للنفط. تعتبر الصدمة الأولى والثالثة صدمات موجبة أما الصدمة الثانية والصدمة الحالية فهي صدمات سالبة، انعكاساتها كانت كبيرة على مجمل المؤشرات الاقتصادية.

2.3. واقع مؤشرات التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر:

أ. التنويع المستهدف في الجزائر: يمكن أن نحصر مجالات التنويع الاقتصادي في العناصر التالية:

- زيادة نسبة مساهمة وكفاءة القطاعات غير النفطية وترابطها فيما بينها لخلق فرص عمل ملائمة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية؛
- التنويع داخل كل قطاع لزيادة القيمة المضافة لكل وحدة؛
- تنويع مصادر الإيرادات وخفض الإنفاق الحكومي الجاري وزيادة كفاءته وإنتاجيته؛
- تنويع تركيبة الصادرات ومستواها التقني، وكذا تنويع مصادر الطاقة لاستيعاب الطاقات المتجددة؛
- تفعيل دور قطاع النفط في التنويع :تقوية الروابط الأمامية والخلفية؛
- إعادة هيكلة نظم الحوافز للقطاع الخاص. والانتقال من منهجية للتنمية قائمة حتى الآن على توزيع الريع إلى منهجية قائمة على الابتكار والإنتاج؛
- إعادة تعريف دور الحكومة والقطاع الخاص والعلاقات بينهما؛
- تفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير؛

ب. محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر: يمكن أن نجمل هذه المحددات في العناصر التالية (IMF, 2016, p 16):

ب.1. الإصلاح الاقتصادي لأجل زيادة النمو وخلق مناصب العمل: نموذج الجزائر الاقتصادي لازال يقوده القطاع العام مرتكزا على قطاع المحروقات (البترول والغاز) الذي تشوبه البيروقراطية الواسعة الانتشار والإجراءات الإدارية المعقدة التي تعيق نشاطه. ولأجل التكيف مع انخفاض أسعار المحروقات يتوجب على الدولة فتح المجال للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بشكل أكبر. وقد انتهجت الجزائر مؤخرا سبل تغيير النموذج

الاقتصادي نحو هذا المنحى.

ب.2. تحسين بيئة الأعمال: كتسهيل خلق المشاريع ومنح البنايات بشكل أساسي. ونجد الجزائر احتلت المرتبة 163 في تصنيف بيئة الأعمال لسنة 2016 بعدما احتلت المرتبة 161 سنة 2015، أي بالانزلاق بمرتبتين. لذا على السلطات أن تسعى إلى خلق بيئة مناسبة للعمل والمنافسة وإن كان هذا يستغرق وقت طويل. نشير أن التعديل الدستوري الأخير في الجزائر قد أشار إلى تحسين بيئة الأعمال. والجدول الموالي يوضح موقع الجزائر ضمن هذا المؤشر.

الجدول 01: مؤشر بيئة أداء الأعمال في الجزائر لسنة 2015، 2016.

السنوات	الترتيب عالميا	مؤشر بدء المشروع	مؤشر استخراج التراخيص	مؤشر توصيل الكهرباء	مؤشر تسجيل الممتلكات	مؤشر الحصول على الائتمان	مؤشر حماية المستثمر	مؤشر دفع الضرائب	مؤشر التجارة عبر الحدود	مؤشر إنقاذ العقود	مؤشر تسوية حالات الإعسار
2015	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97
2016	163	145	122	130	163	174	174	169	176	106	73

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2015، 2016.

ب.3. الانفتاح التجاري وجلب الاستثمار الأجنبي: الانفتاح التجاري يدعم التنويع الاقتصادي من خلال زيادة التنافسية ونقل التقنيات، ويمكن للاندماج التجاري أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، كما يعد أيضًا قناة رئيسية لنقل الصدمات الخارجية للبلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (الأونكتاد، 2013، الصفحة 16- 17). بينما نجد الجزائر في الفترة الأخيرة شددت على الواردات لأجل الحد من الصدمة التجارية، لكن هذا قد يخلق ضغوط تضخمية. أما في مجال الاستثمار الأجنبي فيجب إعادة النظر في القاعدة 49/51 التي تعتبر عائقا حقيقيا بالنسبة للأجانب، هذا بالإضافة إلى مواصلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.

ب.4. الحكم الراشد والشفافية: صنف البنك الدولي الجزائر في المراتب الأخيرة في هذا الشأن، فالفساد وانعدام الشفافية تعتبر عقبة أساسية في وجه التنوع والنمو الاقتصادي.

ب.5. إصلاح وتطوير سوق رأس المال: حيث صنفت الجزائر في المرتبة 174 من أصل 189 دولة فيما يخص سهولة الحصول على الائتمان، وهو ما يوصي بتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي. وإن كان مراكمة احتياطيات النقد الأجنبي، وخفض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين إدارة الديون بوجه خاص، تعتبر استراتيجيات فعالة لحماية الاقتصاد من تذبذب تدفقات رؤوس الأموال ومن الصدمات المالية الدولية.

ج. مؤشر التنوع والتركز السلعي ومؤشر كفاءة التجارة في الجزائر:

ج.1. مؤشر التنوع "Diversification Index": يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين

الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

ج.2. مؤشر التركز "Concentration Index": يعرف بمؤشر هيرفندال- هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات على الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. تتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر والواحد، وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات، فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر. ويحسب بالطريقة التالية (عبد الحسين، 1987، الصفحة 99):

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n} \left(\frac{X_{ij}}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن: Hi: قيمة مؤشر التركز السلعي للمنتج i.

Xij: قيمة الصادرات أو الواردات في البلد j للمنتج i.

N: العدد الأقصى للاقتصاديات الفردية خلال الفترة المدروسة.

ج.3. مؤشر كفاءة التجارة "Trade Performance Index": وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات والحصة السوقية وتنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. يؤدي احتساب هذا المؤشر إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذا ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة وذلك بالنسبة لأربعة عشرة مجموعة سلعية رئيسية.

الجدول 02: مؤشر التنوع والتركز الاقتصادي في الجزائر.

السنوات	1980	1990	1995	2000	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر التنوع	-	-	**0,817**	**0,851**	**0,804**	**0,587**	**0,788**	**0,724**	**0,724**	**0,733**	**0,743**
مؤشر التركز	**0,820**	**0,567**	**0,530**	**0,519**	**0,606**	**0,587**	**0,523**	**0,538**	**0,540**	**0,541**	**0,490**

المصدر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ظبي 2013، ص: 173.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، أبو ظبي 2015، ص: 202.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ظبي 2016، ص: 232.
- حسان خضر، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت أفريل 2005، ص: 22.
- UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics 2006, 2007 , 2008, 2009, online data.

تشير الإحصائيات المبينة في الجدول والخاصة بكل من مؤشر التنوع والتركز في الجزائر أن صادراتها لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدني قيمة المؤشر. أما فيما يتعلق بمؤشر التركز السلعي، قد عرف تزايد منذ سنة 2010 حتى 2013 مما يعني وجود تركز سلعي في صادرات الجزائر.

هكذا يبدوا أنّ مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأتي بكامل الآثار المرجوة، رغم التدابير المتخذة من قبل السلطات ومجلس النقد والقرض في بنك الجزائر في 2011، وأنّ ما تحقق في مجال استبدال الواردات لم يرقى إلى مستوى التطلعات. على وجه الخصوص، إنّ الحصة النسبية لواردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية ضمن إجمالي الواردات قد عرفت تزايدا قويّا بين 2010 بـ 14,5٪ و 2013 بـ19,1٪ (بنك الجزائر، 2013، الصفحة 65).

د. مؤشرات النمو والتنويع الاقتصادي في الجزائر:

الجدول 03: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001– 2016).

الوحدة: (%)

القطاعات / السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	باقي القطاعات	النمو الاقتصادي الحقيقي
2001	36,7	10,5	8,0	9,1	23,5	12,0	2,6
2002	35,7	10,1	8,1	9,9	24,2	12,0	4,7
2003	38,6	10,6	7,3	9,2	22,9	11,4	6,9
2004	40,7	10,2	6,8	8,9	22,9	10,6	5,3
2005	47,4	8,2	5,9	8,0	21,5	8,9	5,1
2006	48,4	8,0	5,6	8,4	21,2	8,4	2,0
2007	46,3	8,0	5,4	9,3	21,9	9,0	3,0
2008	47,9	7,0	5,0	9,2	20,6	10,3	2,4
2009	33,5	10,0	6,2	11,8	25,6	12,9	2,4
2010	37,0	9,0	5,5	11,1	23,3	14,1	3,3
2011	38,3	8,6	4,9	9,8	21,1	17,3	2,4
2012	32,9	9,0	4,6	9,3	37	7,1	3,3
2013	29,9	9,3	6,7	9,8	23,1	-	2,8
2014	27,1	10,6	5,0	10,8	41,5	5,0	3,8
2015	18,8	11,6	5,4	11,5	27,2	7,8	3,7
2016	17,4	12,3	5,6	11,9	27,8	6,8	3,3

المصدر:

– منير خالد براح، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، الديوان الوطني للإحصائيات،2011

– بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص ص: 26- 31.

– بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، ص ص: 146- 147.

- Bank of Algeria, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2014, Juillet 2015, p 150.

-Bank of Algeria, bulletin statistique trimestriel, septembre 2013, p.26.

-Algeria: statistical appendix, IMF country report, 2007, 2011,2014

-Ministère de finance, direction de recueil des informations, 2013.

حسب البنك الدولي فإن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يشكل الإنتاج المنجمي فيه 10% من الناتج الداخلي الخام وتشكل الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات (Gobind nankani, 1979, p2).

من خلال الجدول أعلاه، يمكن التأكيد أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعرف تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، حيث يتأثر بالتغيرات التي تحدث فيه بالإيجاب أو بالسلب، مع دخول مصادر أخرى لهذا النمو وبخاصة الخدمات والفلاحة والأشغال العمومية وتمثل هذه الأخيرة أهم خاصية للنمو في الجزائر في الوقت الراهن. كما يمكن ملاحظة ما يلي:

د.1. نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبيا: في المتوسط قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية 3,53% وهو نمو ضعيف نسبيا كونه يتأثر بالنمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الصناعة والفلاحة شديد التقلب. فهو رهينة لتغيرات خارجية غير متحكم فيها، يتبعه قطاع الخدمات بنسبة مساهمة متوسطة تقدر ب 32,05% وهي نسبة عالية، حيث عرف هذا القطاع تطورا سريعا مقارنة بباقي القطاعات، ويمكن تفسير هذا بحجم الاستثمارات الهائلة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال الاتصال والهاتف النقال، المجال الذي يشهد اكتساحا حقيقي لرأس المال المحلي والأجنبي نتيجة لتوفر مناخ أعمال ملائم، عمل على منح الثقة باتجاه تحقيق القيمة المضافة وبالنتيجة مساهم أكبر في متغير النمو. أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية، فقد شهد حركية كبيرة وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي محترمة حيث بلغت في المتوسط 10,15 %وكان سبب ذلك ارتفاع حجم الاستثمار العمومي الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برامج السكن.

أما قطاع الفلاحة فقدرت مساهمته بـ 9,45% وهي نسبة متواضعة، إذا ما قارناها بالإمكانيات المتاحة للقطاع في إطار برامج التنمية، وكذا عمليات الاستصلاح التي استفاد منها، مع التأكيد أن نمو هذا القطاع يبقى مرتبطا بدرجة عالية بالظروف المناخية، جاعلا مساهمته في النمو الإجمالي غير منتظمة. أما القطاع الصناعي والذي يهيمن عليه بشكل شبه كلي القطاع الخاص، تبقى مساهمته هي الأضعف، حيث لا يشكل سوى 6,24% من النتاج المحلي خلال نفس الفترة، هذا رغم التخصيصات التي استفاد منها قطاع الصناعة العمومية.

د.2. نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه غير صلب: يمكن القول مبدئيا أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات كان شبه مطرد خلال هذه الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا ولا شك أن برامج التنمية الاقتصادية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، ويمكن القول أنها أصبحت المنشط الأول للقطاعات خارج قطاع المحروقات خاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء وقطاع الخدمات، فالتحسن الكبير في نتائج هذه القطاعات يرجع بالدرجة الأولى إلى استفادتها من أغلفة مالية معتبرة في إطار الورشات الكبرى التي تم إطلاقها كبناء أكثر من مليوني وحدة سكنية وإنجاز الطريق السيار، والسكة الحديدية... ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى هشاً ولا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، تبقى

متمثلة في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه خلال الفترة المتوسطة في حدود 6,06% وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني.

د.3. التركيب الهيكلي للصادرات: بلغت صادرات الجزائر الإجمالية خلال فترة 2001- 2013 حوالي 648 مليار دولار. وتتشكل من مصادر غير متجددة ومحدودة التنوع، حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 2,4 مليار دولار، والتركيب السلعي تشكل من مادتين أساسيتين هما البترول والغاز، والتركيب القيمي بلغ مستوى الخطورة على الأمن القومي والاقتصادي للبلاد، فقد بلغت درجة التركيب القيمي خلال فترة البرامج التنموية إلى غاية 2013 حوالي 4% وهذا ما يدل على ضعف تأثير البرامج على تنويع صادرات البلاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ولم تتجاوز نسبة الصادرات خارج المحروقات 3% وهذا ما يدل على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي مرحلة التفكيك الجمركي.

يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية الصادرات، فلا يكفي أن يحصل تغيير بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الاقتصاد قد توصل إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية في التنويع الاقتصادي. ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصاديات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهما وملحوظا بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الخارجية. إذ أن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات، يعني أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية. لذلك تبرز أهمية التنويع بالصادرات مع التنويع بالنشاطات الإنتاجية.

4. نموذج مقترح للتنوع الاقتصادي:

تواجه أغلب البلدان النامية ومنها الجزائر، تحديات تنموية متعددة تتجلى نتائجها وآثارها في تواضع وتيرة النمو الاقتصادي طويل الأجل وبطء التحول الهيكلي، مما انعكس سلبا على أدائها الاقتصادي، وهذا ما جعلها تبحث عن نموذج محكم تتبلور فيه حزمة السياسات التنموية التي توجه الاقتصاد وتنقله إلى اقتصاد أكثر تنوعا.

نشير أن صياغة نموذج علمي للتنوع الاقتصادي يتطلب فهم آليات التنويع وعلاقتها بالتحول الهيكلي وبالنمو الاقتصادي، وكذا حصر التحديات والخصائص الهيكلية التي تواجه التنويع ليتم بعدها صياغة استراتيجية تنموية شاملة وفق العناصر الأساسية التالية:

1.4.سياسات التنويع الاقتصادي: إن استراتيجية التنمية وسياسات التنويع الاقتصادي قد تتقاطع لتنتج نموذجين أساسين. يقوم النموذج الأول على فلسفة إحلال الواردات من خلال هيمنة التخطيط المركزي والتركيز على السوق الداخلي وهيكل ميزان المدفوعات لتحديد فحوى السياسة الصناعية، وتعتبر الحماية الجمركية وتثبيت سعر الصرف من أهم الأدوات الأساسية لبناء اقتصاد وطني يكون عادة من طرف القطاع العام. كما أن نجاح دول جنوب شرق آسيا وخاصة كوريا وتايوان وسنغافورة في التحول في وقت وجيز إلى دول صناعية ذات دخل مرتفع،

قاد إلى الاهتمام بنموذج ثان في استراتيجية التنويع الاقتصادي التي اتبعتها هذه الدول، والتي عرفت بسياسات ترويج الصادرات، حيث اتبعت هذه الدول سياسات صناعية وطنية محمية في شكل نموذج مرن من إحلال الواردات لفترة محدودة، ثم العمل من خلال توجيه الصناعات التحويلية في قطاعات منتقاة تسمى باختيار الرابحين وتوجيههم نحو العمل على تحقيق أهداف تصديرية من خلال تصميم منظومة حوافز مشروطة بتحقيق نتائج. كما أن لسياسات تخفيض سعر الصرف جزء هام في برامج التعديل، وذلك لما لها من آثار تخفيض الإنفاق وتحويله باتجاه القطاعات القابلة للاتجار وهو ما يدعم الصادرات ويقلل من الواردات. بالإضافة إلى أن السياسات التنموية الحديثة تعتمد على تطوير رأس المال البشري وتنمية التقنيات الحديثة، إذ يصعب بدونها توجيه الاستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية التصديرية.

2.4. حجم الموارد والمزايا النسبية وتخصص التجارة الخارجية: من خلال النظرية النسبية لدافيد ريكاردو التي أسست للتخصص التجاري وخاصة تنمية الصادرات التي تعد من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية لضمان مسار نمو مستدام. وباعتبار أن أسعار المواد الأولية تمتاز بعدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق الدولية وهو ما نتج عنه العديد من الصدمات الحقيقية وخلف مصاعب كثيرة في إدارة التنمية، وخاصة استقرار ميزان المدفوعات والموازنة العامة في الجزائر. وبالرغم من أن الجزائر استطاعت أن تواجه لحد الآن التذبذب الشديد في أسعار المحروقات من خلال تشكيل احتياطات معتبرة من العملة الصعبة وهو ما سمح أيضا بامتصاص الصدمات الخارجية، لكن هذا وان كان ساهم في استقرار الاقتصاد الكلي إلا أنه ساهم في رفع تكاليف الإنتاج من خلال ارتفاع الدخل دون الرفع في الإنتاجية مما أثر سلبا على القدرة التنافسية وخاصة في مجال التصدير.

ومن جانب آخر باعتبار الجزائر تمتاز بأسعار طاقوية تنافسية، فإنها تمتلك مزايا نسبية كبيرة في تطوير الصناعات التحويلية القائمة على معالجة وتكرير وتحويل المواد الأولية ذات الكثافة الطاقوية الكبيرة.

3.4. التنوع الاقتصادي الناتج عن التحول الهيكلي: يمكن اعتبار ظاهرة التنوع الاقتصادي كنتاج للتحول الهيكلي، عملية معقدة ينتقل فيها الاقتصاد من اقتصاد أولي مع وجود فائض في العمالة، إلى اقتصاد صناعي حضري تمتص فيه البطالة المقنعة وتصبح التكاليف وبعدها الإنتاجية والمعرفة أساس العملية التنموية، وبعدها يرتفع الدخل القومي ويتغير الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية ليصبح الاقتصاد قائم أساسا على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية والخدمات الإنتاجية. إن عملية التحول الهيكلي هذه قائمة على عدة عوامل أساسية: (حجم الاقتصاد، درجة الانفتاح الاقتصادي، حجم الموارد، السياسات والتوجه التجاري...). مجموعة هذه العوامل تحدد اتجاهات الاستثمار والعائد منه، وبالتالي ينجم عنها تغير في مستوى وشكل العرض من إنتاج السلع والخدمات التي تحدد درجة تنوع الاقتصاد.

إن تسريع عملية التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد صناعي حديث (صناعات تحويلية وخدمات إنتاجية) تسيطر عليه القطاعات الأولية وهي بدورها سيفضي في الأخير إلى تنويع الاقتصاد، بحيث يتم زيادة عدد وحجم ونوع وبدائل السلع المنتجة، كما تعمل السياسات القطاعية على توجيه الاستثمار الخاص منه والعام نحو

الأنشطة المستهدفة ذات القيم المضافة المرتفعة عن طريق الاستكشافات الذاتية وإدخال إنتاج سلع جديدة وهو ما يسرع النمو ويعمق عملية التحول الهيكلي، مما يسمح بتوسيع الوعاء الضريبي وزيادة دخل الموازنة العامة.

الخاتمة:

إن التحديات التنموية الحديثة وعمق وحدة الاختلالات الهيكلية في الجهاز الاقتصادي الجزائري نتج عنه بطء التحول الهيكلي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد صناعي حديث. وقد نجم عن هذا الوضع عموماً تواضع سجل النمو الاقتصادي طويل الأجل وارتفاع معدلات البطالة، وتوسع العجز في رصيد التجارة الخارجية وفي الميزانية العامة، مما ترتب عنه حساسية كبيرة اتجاه الصدمات والتقلبات الاقتصادية والمالية الخارجية. ويعزى هذا كله إلى ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري، وكذا ضعف الإنتاجية وتواضع مستوى ونوعية رأس المال البشري، وقلة التوجه التنموي الحديث القائم على التقنية والمعرفة في الاستثمار والإنتاج. من خلال هذا يمكن أن نقدم **الاستنتاجات والتوصيات** التالية:

– برهنت التجارب الدولية العلاقة القوية بين التنويع الاقتصادي واستدامة النمو، وهو ما يجعل الدولة أقل عرضة لتأثيرات الصدمات الخارجية.

– يعزز التنويع الاقتصادي حجم ونوعية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية، مع الحرص على الدور الفعال للدولة في توجيه القطاعات صوب خلق الأنشطة الأكثر حساسية وبتصاعد العائد على الغلة وذلك في إطار القطاعين العام والخاص.

– ما يزال التنويع الاقتصادي في الجزائر بحاجة ماسة إلى جهود أكثر، وأن النجاح لهذا المسعى سيبقى رهيناً بدور الدولة في إزالة القيود التي تحد من تنويع القاعدة الإنتاجية ومن ثم خلق منتجات تنافسية مع ضمان أن تأخذ سياسات التنويع طابع الاستمرارية والديمومة وألا تكون ردود أفعال مؤقتة.

– النموذج المقترح للتنويع الاقتصادي في عمومه يؤكد على التدخل الذكي والمدروس للدولة في التوجيه الاقتصادي الذي سيقود تلقائيا إلى تنويع هيكل الإيرادات العامة وكذا هيكل التجارة الخارجية.

– إن قطاع الطاقة في الجزائر يعتبر قطاع أساسي للتنويع الاقتصادي وتسريع وتيرة التحول الهيكلي، وبالخصوص ما يتعلق بآفاق هذا القطاع الذي يلبي معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

– من أهم سبل التنويع الاقتصادي في الجزائر يكمن من خلال مواكبة التحولات العميقة لنمط الإنتاج العالمي القائم على استقطاب أجزاء مهمة من سلاسل القيمة العالمية في شكل قيم مضافة منتجة محلياً ومتضمنة في صادرات السلع التي تعرف بسلاسل القيمة العالمية. كما أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية العميقة التي تسعى إلى خلق بيئة أعمال مناسبة لجلب المستثمرين المحليين والأجانب، تعد الشروط الأساسية للتنويع الاقتصادي.

– في ظل تزايد وحدة الصدمات الخارجية يجب على الدولة الجزائرية تحديد النمط الهيكلي من خلال السياسات والقطاعات الأكثر قدرة والأعلى فعالية.

– نموذج النمو الحالي القائم على التوسع في الإنفاق الحكومي غير قابل للاستمرار، خاصة مع تآكل الاحتياطيات الوقائية التي ساهمت في التكيف مع تقلب أسعار النفط. لذا فالجزائر بحاجة إلى تنويع محفظة أصولها الوطنية وقاعدتها الإنتاجية، وإدارة ثرواتها إدارة كفؤة وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة (مادية، وبشرية، واجتماعية)، وكذا إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية ودعمه وتشجيعه ضمن بيئة عمل مرنة ومحفزة.

قائمة المراجع:

- بنك الجزائر، (2013)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي.
- حجازي أمجد ، (2015)، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- الخطيب ممدوح عوض ، (16 -17 فيفري 2014)، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- صندوق النقد الدولي، (2014)، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- مرزوك عاطف لافي ، عباس مكي حمزة، (2014)، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، جامعة الكوفة.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، (2013)، آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من أثرها في التجارة والتنمية.
- نجوم أسامة ، (2015)، تقرير البنك الدولي 2014: التنمية المتنوعة والحصول على أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو آسيوية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- وادي العطية عبد الحسين ، (1987)، موقع الاقتصاد العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية، ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد السادس.
- Gobind nankani, (1979), Development problems of mineral exporting countries, world bank staff working papers N° 354.
- International Monetary Fund, (2016), Country Report No. 16/127 ALGERIA.
- Koren, M. and Tenreyro, S, (2007), Volatility and Development, Quarterly Journal of Economics, Vol.122. N°1.
- Papageorgiou Chris and Nikola Spatafora, (2012), Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, WP INTERNATIONAL MONETARY FUND, December.
- United Nations publication, (2014), Economic Diversification in Asian Landlocked Developing Countries: Prospects and Challenges, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific.
- United Nations, (2011), Economic Diversification in Africa, A Review of Selected Countries, Office of the Special Adviser on Africa.